

إفاضة العوائد

[215] [] الإرادة، فالمقدمات الخارجية - من دون انضمامها إلى الإرادة - لا توجد المبعوض، ففي طرف عدم يكفى عدم إحدى المقدمات. ولما كان الصارف اسبق رتبة منها، يستند ترك المبعوض إليه دون الباقي، فيتصف بالمحبوبية، دون ترك إحدى المقدمات الخارجية، فلا يكون فعلها متصفا بالحرمة. المقصد الثالث في الضد هل الأمر بالشئ يقتضى النهي عن ضده الخاص أم لا ؟ أقول لما كانت المسألة مبتنية على مقدمة ترك الضد لفعل ضده [138]، فاللزام [مبحث الضد: [138] يعني عند عمدة القائلين بالاقتضاء، حيث اسندوا حرمة الضد الخاص إلى مقدمة تركه لضده الواجب، والا فقد ادعى أن الأمر بالشئ عين النهي عن ضده، أو مركب منه ومن طلب الفعل في مقام الثبوت، ودلالة الأمر على النهي عن الضد - بالمطابقة، أو بالتضمن أو بالالتزام - في مقام الإثبات، مع اختلاف أقوالهم في بعض ما ذكر بالنسبة إلى الضد الخاص أو العام، بل يمكن أن يقال في مقام الثبوت بالملازمة العقلية، ولو لم نقل بالمقدمة، بتقريب أن يقال: لا ريب في أن إرادة الفاعل للفعل ملازمة لإرادة ترك ضده، وأنه يترك ضد مطلوبه عن إرادة إذا التفت إليه، فكذا الإرادة التشريعية لفعل الشئ تلازم الإرادة التشريعية لترك ضده، ولو لم تكن مقدمة له، فتكون الإرادتان من قبيل المتلازمين في الوجوب. نعم من أنكر الملازمة والمشابهة بين التشريع والتكوين - كما ذكرنا في نفي وجوب المقدمة - ينكرها في المقام أيضا. وأيضا يمكن القول بالمقدمة مع عدم حرمة الضد، لاستناد الترك إلى الصارف، كما عليه صاحب الفصول، فالاكتفاء عند الأكثر لا عند الكل.
